

يستحيل تحقيق الديمقراطية بدون فصل الدين عن الدولة

عبد الرحمان النوضه

تصميم هذه الوثيقة :

- 3..... إخضاع الدولة للذين يُلغي العقل
- 4..... هل الإسلام يوصي ب "إمارة المؤمنين" ؟
- 6..... الحكم باسم الدين يؤدي دائماً إلى الاستبداد !
- 7..... هل يعقل إخضاع الدولة لشريعة دينية ؟
- 9..... هل يمكن أن تلتزم الدولة بالدين ؟
- 10..... - ما هي نتائج الدولة الدينية ؟
- 12..... - هل يمكن أن يكون للدولة دين ؟
- 13..... لِنَحْذَرِ الحَيْلَ السِّيَاسِيَةَ.....
- 15..... الحَلُّ هُوَ فَصْلُ الدِّينِ عَنِ الدَّوْلَةِ.....

واجب الانسان الحرّ، النزيه، والصّادق، هو أن يقول الحقيقة كاملة، أو أن يخرس. فإمّا أن نملك الجرأة الضرورية للجهر بالحقيقة، وإمّا أن ننحرف نحو اللّف في الكلام، أو المراوغة، أو المغالطة، أو التضليل، أو الارتباك، أو الديماغوجية، أو الكذب، أو النّفاق.

هناك حقائق يلزم أن نقولها بنزاهة كاملة، وبكلّ وضوح :

1) كلّ شعب لا يفصل بين الدّين والسياسة، وبين الدّين والدولة، سيكون مصيره هو التخلّف، والانحطاط. بل من المحتمل

أن يصبح هذا الشعب مسودا، أو مقهورا، أو محتلا، من طرف الدول التي تعتمد هذا الفصل بشكل منهجي، وكامل، ودائم.

(2) ما دامت الشعوب العربية تُخضع الدولة والسياسة والاقتصاد والثقافة للدين، فإن هذه الشعوب ستبقى هي الأكثر تَخَلُّفا من بين شعوب العالم.

(3) ويُمكن لكل ملاحظ موضوعي أن يرى: أن الشعوب الأكثر تقدما عبر العالم، هي بالضبط تلك التي قطعت أكثر الأشواط في مجال فصل الدين عن الدولة، وعن السياسة.

أهم المناقشات السياسية في الظرف الحالي بالمغرب، هي تلك التي تتناول قضية تغيير الدستور، وتدور حول ما ينبغي تسجيله في الدستور المنشود، وحول ما يلزم حذفه من الدستور القديم، وحول مبررات تلك التعديلات الدستورية.

في فبراير 2011، إندلعت «حركة 20 فبراير»، ونادت بإسقاط الفساد والاستبداد. ثم أجاب عليها الملك محمد السادس في خطاب 9 مارس 2011. وفي إطار جلسات الاستماع الجارية بين اللجنة الملكية المعيّنة، المكلفة بإعداد مشروع دستور للمغرب لسنة 2011 من جهة، ومن جهة أخرى القوى السياسية، طرحت بعض الأحزاب، (مثل حزب الاستقلال، وحزب الحركة الشعبية، وحزب العدالة والتنمية، وحزب تجمع الأحرار، وحزب الأصالة والمعاصرة، وحزب البديل الحضاري)، طرحت العديد من هذه الأحزاب أنها تريد الحفاظ على "إمارة المؤمنين". وتظهر هذه الأحزاب "ملكية أكثر من الملك"، أو مهووسة بضرورة تغليب الدين على السياسة، ولو في المظاهر. وبهذا الصدد، يجب أن نقول الحقيقة بصراحة تامّة: كل حزب، أو كل شعب، يقبل إخضاع الدولة أو السياسة للدين، فإنه لن يستطيع أن يكون ديمقراطيا.

إخضاع الدولة للدين يُلغي العقل

لأن الدولة السليمة، أو الحكامة الجيدة، هي تلك التي تُخضع تدبير المجتمع للعقل وحده، أي للمنطق، وللعلوم، وللتشاور، وللديمقراطية. بينما إخضاع الدولة أو السياسة للدين، يُغلب المُقدّس، ويُبخس العقل، ويُلغي الشورى، ويدوس الديمقراطية، ويتجاهل العلوم، ويُسهّل الانحراف نحو الاستبداد السياسي (والاقتصادي، والإعلامي، والثقافي). فلا يمكن تحقيق الديمقراطية إلا عبر الفصل بين الدين والسياسة. والأحزاب التي تنادي بالحفاظ على "إمارة المؤمنين"، أو على الفصل 19 من دستور سنة 1996⁽¹⁾ المنبوذ، تعوق انتقال الشعب من الاستبداد إلى الديمقراطية، ولو أنها لا تعي ذلك.

يمكن للملك أن يكون ملكاً، دون الحاجة إلى لقب "أمير المؤمنين". ويمكن للقب "ملك" أن ينتج عن توافق تاريخي بين الشعب والملك، وأن يكون مضمون هذا التوافق هو «قيام ملكية برلمانية، مقابل تحقيق الديمقراطية». أما إذا تعنت النظام السياسي القائم في استبداده، واستمرّ في رفض تحوُّله إلى «ملكية برلمانية» ديمقراطية، فقد يصبح شعار «الجمهورية البرلمانية» هو الحلّ الوحيد.

ونسأل من يدعي أن «إمارة المؤمنين ضرورية»: لماذا هي ضرورية؟ ما هي حججكم؟ لا يوجد ولو مبرر واحد معقول، لا في المنطق، ولا في الدين، يبرر مؤسسة "إمارة المؤمنين". وحتى القرآن لا يدعو إلى إقامة "إمارة المؤمنين". إن "إمارة المؤمنين" هي استغلال

¹ الفصل 19 من دستور المغرب لسنة 1996 يُعبّر عن جوهر النظام الملكي القائم في المغرب، ويقول: «الملك، أمير المؤمنين، والممثل الأسمى للأمة، ورمز وحدتها، وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين، والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين، والجماعات، والهيئات. وهو الضامن لاستقلال البلاد، وحوزة المملكة، في دائرة حدودها الحقة». وفي دستور المغرب لسنة 2011، فإن مضمون هذا الفصل لم يلغى، وإنما عبّر عنه بعبارات مخالفة. أنظر "وثيقة تحليل دستور المغرب لسنة 2011، هل هو ديمقراطي أم استبدادي"، للكاتب عبد الرحمان النوضه.

للدين في السياسة. هل كَوْننا مؤمنين يُجبرنا بالضرورة على أن نكون تحت "إمارة" ملك مستبد مثل الحسن الثاني ؟

هل الإسلام يوصي بـ "إمارة المؤمنين" ؟

وهل الإسلام يَفْرِضُ على الشعوب المسلمة أن تخضع لملكية مستبدة، مثل المَلَكِيَّات التي حكمت الشعب المغربي خلال عدة قرون، وأبقتة في التَّخَلُّف ؟ على عكس تلك الإدِّعاءات، ألا توجد في القرآن تَقْيِيَمَات سلبية للنظام الملكي (مثل الآية القائلة : «إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها، وجعلوا أعزة أهلها أذلة، وكذلك يفعلون» (سورة النمل، سورة 27، آية 34) ؟ أليست «إمارة المؤمنين» مجرد استغلال للدين في السياسة ؟ وحتى إذا ما وجد بعض الفقهاء، من بين خُدَّام السُّلطان، تأويلاً لآية ما، أو لحديث ما، يبرر «إمارة المؤمنين»، أو يبرر ملكية مستبدة، فإننا - في هذه الحالة - سنفضِّل الديمقراطية على الدين. لأن الهدف هو تحرير الإنسان، وليس حماية الدين. ولأن الله كاف وحده لكي يحمي دينه. وإذا لم يحم الله دينه، فلا أحد غيره يمكن أن يحميه.

إن «إمارة المؤمنين» هي مجرد بدعة، أو حيلة سياسية، تُمَكِّن الحاكم وأتباعه من استغلال قداسة الدين، بهدف إضفاء الشرعية على نظام سياسي مستبد. ومثل هذه الحيل لم تعد تنطلي سوى على الجماهير غير المتعلمة، أو الأمية، أو الجاهلة.

لم تكن «إمارة المؤمنين» دائماً موجودة عبر التاريخ. وفي ما يخص المغرب، أشار بعض الملاحظين، أن علال الفاسي، وعبد الكريم الخطيب، هما اللذان اقترحا دَسْتَرَةَ «إمارة المؤمنين» على الملك الحسن الثاني المُستبد. فوجد فيها الحسن الثاني حيلة سياسة قوية، وسجلها في دستوره الممنوح، وأنجح هذا الدستور باستفتاء مُزَوَّر (بنسبة 99 في المئة). وكان هدف الحسن الثاني من «إمارة المؤمنين» هو تبرير

استبداده، واحتكاره لكل السُّلْط (2). وكان الحسن الثاني يَسْتَعْل "إمارة المؤمنين" لفرض "قداسته"، ولتعليل نزواته الاستبدادية، ولتبرير قمع المعارضين السياسيين، دون أن يلتزم بمبادئ الإسلام. **فَدَعَات «إمارة المؤمنين» لا يأخذون من الإسلام إلا ما يخدم مصالحهم الخاصة.** يريدون أن يستمدوا شرعية الحاكم من الدين، وليس من الشعب. ثم يَحْرُمون الشعب من حقه في اختيار نظام الحكم، ومن اختيار الحكام الذين يُدَبِّرون شؤون المجتمع.

وتحت نظام «إمارة المؤمنين»، يصبح ممنوعا على الشعب أن يطالب بالديمقراطية. **وكَلِّمًا رفض شخص أو جماعة سياسة «وليّ الأمر»، أو عارض حكم «أمير المؤمنين»، يصبح ذلك الشخص (أو الجماعة) متهما بأنه يرفض الدين نفسه. فيُقَدِّم ذلك الصراع السياسي على أنه صراع ديني.** والهدف الخفي هو تحريض الجماهير الجاهلة ضد المعارضين التقدميين. بينما في الحقيقة، الدين بريء من إدِّعَاءات الحاكم، وبريء من مؤسسة «إمارة المؤمنين»، وبريء من الفقهاء المدافعين عن «إمارة المؤمنين».

لنتساءل : هل يُمكن، أو هل يُعقل، أن يَمْنَح الدين (أو الإله) الشرعية لحاكم ما، أو لنظام سياسي ما ؟ من يدعي ذلك، إنما هو مُخطئ، أو كذَّاب. مثل هذه الإدِّعَاءات مرفوضة. إنها مجرد خُرَافَات تستعمل للتَّحَايِل على عُقُول الجماهير الجاهلة، وذلك بهدف تبرير إخضاعها لنظام سياسي مُستبد.

هل الخضوع ل «أمير مؤمنين» وراثي، ومقدَّس، ومُسيَّطِر على جميع السلط، وغير قابل للمساءلة، وغير خاضع لأية مُحاسبة، هل هذا الحال يتماشى مع الديمقراطية ؟

² أنظر تحليلا متكاملًا لنظام الملك الحسن الثاني في الكتاب : (A. Nouda, Le politique,) 'Chapitre 'Le pouvoir'.

الحكم باسم الدين يُوَدِّي دائماً إلى الاستبداد !

وبعض الأفراد أو الجماعات "الإسلامية" تدّعي أنها تقبل حقوق الإنسان، وتلتزم بمبادئ الديمقراطية، وتضيف: «ولكن بشرط أن لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية» ! ألا يعني كلامهم هذا أنهم لا يقبلون في الحقيقة سوى «الشريعة الإسلامية» ؟ وهل يمكن لمن يشترط في قبوله لمبادئ الديمقراطية، أو حقوق الإنسان، أن تكون مُنسجمة مع «الشريعة الإسلامية»، هل يمكن له أن يكون ديموقراطياً ؟

إن كل من يقبل بأن يكون الملك «أميراً للمؤمنين»، يصبح مُكبّلاً في كثير من المجالات، وخاصة منها المجال السياسي. حيث يصبح ممنوعاً عليه نقد «أمير المؤمنين»، أو نقاش صلاحياته، أو نقد تدبيره للحكم. لأنه عند إندلاع كل خلاف، أو أزمة سياسية حادة، تُؤوّل «إمارة المؤمنين» على أن «الملك مُقدّس»، وأنه «خليفة الله في الأرض»، أي أنه فوق البشر، وأن «شرعيته مُستمدّة من الله»، وأن آراءه هي الحقيقة المطلقة، وأن ممارسته هي الفضيلة المثالية. وبالتالي لا يحق لأي مواطن، ولا لأية مؤسسة، ولا لأية جماعة، ولو كانت هي الأغلبية المطلقة من الشعب، أن تخالف «أمير المؤمنين»، أو أن تنتقده، أو أن تحاسبه، أو أن تستبدله بغيره، أو أن تعبّر عن الرغبة في تغيير نوعية النظام السياسي القائم. فتصبح «إمارة المؤمنين» هي المبرر الأقوى للإستبداد السياسي، والاقتصادي، والإعلامي، والثقافي. بينما في الأنظمة الديمقراطية (مثل الملكية في إنجلترا، أو الملكية في بلجيكا، أو الملكية في إسبانيا، أو الملكية في الدانمرك، أو الملكية في اليابان، إلى آخره)، لم يعد الملك فيها مُنزّهاً من النقد، ومن المُساءلة، ومن المُحاسبة، إلا بعدما توقّف نهائياً عن التدخل في الدولة، وفي السياسة، وفي الاقتصاد، وفي الإعلام، وفي الثقافة.

فكلّ حاكم (سواء كان أميراً، أو سلطاناً، أو ملكاً، أو رئيساً للجمهورية) يحكم باسم الله، أو نيابةً عنه، أو بدعوى أنه يطبّق إرادة الله، فإنه ينتهي حتماً إلى تحريم مُعارضته، أو إلى منع نقده، أو

إلى إلغاء مُحاسِبته، أو إلى حذف مُراقبته، أو إلى تجريم منافسته.
وبالتالي، فإنه يتحوّل، آجلاً أم عاجلاً، إلى طاغوت، أو مُستبدّ، أو
ديكتاتور.

هل يعقل إخضاع الدولة لشرعية دينية ؟

بعض أفراد الجماعات الدينية المتعصّبة، أو المفرطة في الحماس
الديني، يصرّحون : «نحن نرفض الديمقراطية، لأنها تُخضع المجتمع
لحكم البشر، بدلا من إخضاعه لحكم الله، الذي يتجلى في الشريعة
الإسلامية». وإذا قبلنا بهذا المنهج، فإن الأشخاص الوحيديين المؤهلين
لحكم المجتمع، هم طبعاً أفراد هذه الجماعات الدينية المتعصّبة. لأنهم،
حسب زعمهم، هم المواطنون الوحيديون الذين يعرفون أو يفهمون حقا
«الشريعة الإسلامية». وبالتالي، فغايتهم، هي في العمق، انتهازية،
وليست دينية. وكما أثبتت العديد من التجارب (مثلا في أفغانستان
طالبان، والصومال، والسودان، إلى آخره)، فإن هذا النهج (الذي يريد
إخضاع المجتمع للشريعة الإسلامية)، يؤدي بالضرورة إلى التكفير،
وإلى الإرهاب الفكري، وإلى الإغتيالات، والاستبداد، والفاشية
(Fascism)، والخراب، والانحطاط. لماذا ؟ للعديد من الأسباب.

أولاً، لأن هذا المنهج يظنّ أنه بمقدوره أن يوفّق بين الدين
والسياسة، أو بين الدين والدولة. وهذا الاعتقاد هو وهم قديم، متكرّر،
سطحي، جاهل، وعقيم. وقد فشل فيه كل من سبق أن حاول تطبيقه،
خلال المئات أو الآلاف من السنين الماضية عبر تاريخ البشر.

وثانياً، لأن هذا المنهج لا يدرك أن الله لا يتدخل، ولا يريد أن
يتدخل، في تدبير شؤون المجتمع. ألم يرد في القرآن : «وأمرهم
شورى بينهم»⁽³⁾؟! وعلى من يعتقد عكس ذلك أن يثبت، في الواقع،
وليس في النصوص، أنه كلما طلب مواطن من الإله أن يتدخل لصالحه
في مجال ترتيب شؤون المجتمع، فإن الإله يلبي طلبه. وفي الواقع، لا
يمكن أن ينوب عن البشر، في مجال تدبير شؤون المجتمع، أي خالق أو

³ سورة الشورى، سورة 42، آية 38.

مخلوق آخر. ولا يمكن أن يعالج شؤون البشر، سوى البشر هم أنفسهم. وأحسن السبيل لتدبير شؤون المجتمع هو اتباع منهج العمل العقلاني، والاجتهاد، والتقييم، والنقد المتبادل، والتقويم، والعدل، والابداع، والتعاون، والتكامل فيما بين مجمل مكونات المجتمع. وهذا المنهج هو ما نقصده من خلال مفهوم «الديمقراطية».

وثالثاً، لأن تدبير شؤون المجتمع لا يمكن أن يكون سليماً، وفعالاً، وعادلاً، إلا إذا خضع للعقل، ولللنقد، وللإصلاح المتواصل، ولنتائج العلوم الدقيقة. ونذكر هنا بالفرق الجوهرية الموجود بين العلوم الدقيقة والديانات. فالعلوم الدقيقة تنبني على العقل. والعقل يستوجب الملاحظة، والنقد، والمراجعة، والمحاسبة، والتحسينات المتواصلة. والعقل يوصل أيضاً إلى الجدلية. وكل شخص يفتقد إلى الحس النقدي يفقد شرعية انتسابه إلى العلوم الدقيقة. أما الديانات، فإنها ترفض الخضوع للعقل، وللنقد، وللإصلاح، ولنتائج العلوم الدقيقة. وكل الأديان تستوجب من مناصريها التوقُّر على الإيمان. ويشترط في هذا الإيمان أن يكون مُسبقاً، كاملاً، مطلقاً، ودائماً. وكل شخص يحاول التفكير في دين معيّن بواسطة العقل، تُنتزع منه شرعية انتسابه إلى هذا الدين.

ورابعاً، لأن الدين والتدين يدخلان ضمن الحريات الفردية، ويستجيبان لغاية نفسية، أو لهماوم روحانية. بينما تدبير شؤون المجتمع يدخل ضمن الحقوق أو الحاجيات العمومية، أو ضمن المصالح المشتركة، لعموم مكونات المجتمع. ويطمح تدبير شؤون المجتمع إلى بلوغ تسيير عقلائي لهذه المصالح المشتركة والمتناقضة. لهذا نجد أن الديمقراطية تفترض بالضرورة في أساسها الفصل بين الدين والدولة، وبين الدين والسياسة، دون أن يعني هذا الفصل، لا إلغاء الدين، ولا التقليل من قيمته، ولا المساس بحرية العقيدة، ولا بحرية العبادة.

هل يمكن أن تلتزم الدولة بالدين ؟

يخاف البعض من أن تؤذي «الحدثة»، أو «الديمقراطية»، أو «نمط الحياة الغربي»، إلى إضعاف الدين. فيطرح هؤلاء البعض أنه «يجب أن تكون الدولة إسلامية»، أو أنه «يجب أن يكون دين الدولة هو الإسلام». وهذا الطرح هو مجرد نزوة إيديولوجية، أو دُعْمَائِيَّة (dogmatique). فلم توجد، ولن توجد أبداً، ولو دولة واحدة عبر العالم، يمكن أن يجمع الخبراء على أنها حقيقة «دولة إسلامية»، أو «دولة مسيحية»، أو «دولة يهودية»، إلى آخره. فهل حدث، ولو مرة واحدة عبر التاريخ، أن كانت في المغرب الدولة إسلامية حقيقةً ؟ وهل حقيقة الدولة إسلامية في السعودية، أو في إيران ؟ وهل الدولة مسيحية في إيطاليا، أو هندوسية في الهند، أو يهودية في إسرائيل، أو شِنْطُوسِيَّة (shintoïste) في اليابان ؟ لا، لا يمكن أن يجمع الخبراء على هذا الإدعاء المغرور. هذه مجرد إدعاءات إيديولوجية زائفة. وحتّى دولة الفاتيكان في روما، لم تكن أبداً حقيقةً مسيحية. ورجال الدين، والقساوسة، والإكليروس، في دولة الفاتيكان، يعيشون في شبه ملكية رفاهية ومطلقة. والأخطاء التي ارتكبتها مثلاً دولة الفاتيكان، على امتداد القرون، إلى جانب أنظمة سياسية أوروبية إقطاعية، ثم استعمارية، ثم فاشية، إلى آخره، تُثبت أن المسيح والمسيحية بريئان كل البراءة من دولة الفاتيكان. كما أن الدين اليهودي بريء من الكيان الصهيوني الاستعماري في إسرائيل (ولو أن «الكنيست»، برلمان إسرائيل، أصدر قانوناً يزعم فيه أن إسرائيل «دولة يهودية»). كما أن الإسلام بريء من دولة السعودية المُحافظة، والتَّبَعِيَّة للإمبريالية.

والسِّرُّ في حِرْص بعض "الإسلاميين" على أن ينص الدستور على «دين الدولة هو الإسلام»، هو أن هؤلاء "الإسلاميين" يريدون فيما بعد، استغلال هذه السُّنْد الدستوري لمنع، أو لتجريم، كل فكر، أو ممارسة، أو قانون، أو مشروع، يعتبرونه خارجاً عن «الشريعة الإسلامية». وفي هذه الحالة، فإن الديمقراطية، وحقوق الإنسان، هي بالضبط المُستهدفة والمُهَدَّدة. حيث أن عدداً من مبادئ الديمقراطية،

أو حقوق الإنسان، تختلف صراحةً عن، أو تتناقض مع، «الشريعة الإسلامية».

- ما هي نتائج الدولة الدينية ؟

وفي حالة إذا ما نجح القطب المحافظ في المغرب في فرض «دولة إسلامية»، فهل تعرفون ماذا سيقع ؟ هاكم بعض الأمثلة المعبرة من بين آلاف :

المثال الأول : حينما صرّح المتظاهرون في "حركة 20 فبراير 2011" بالمغرب بشعار «الشعب يريد إسقاط الفساد»، أصدر ما يُسمّى ب «المجلس العلمي الأعلى»، (وهو في الواقع «فقهّي» وليس «علمي»)، وتابع لوزارة الأوقاف الإسلامية، في 31 مارس 2011، أصدر بياناً يُصرّح فيه ما يلي : عند «الدعوة إلى إلغاء الفساد (...) لا بد أن تكون (الدعوة) شاملة تُطال الفساد العَقْدِي» ! وبعبارة أوضح، يقول هؤلاء الفقهاء : إذا أردتم إزالة الفساد السياسي أو الاقتصادي، فيجب، قبل ذلك، أن نزيل الفساد في الإيمان، وفي العبادة، وفي العقيدة ! وأضاف هؤلاء الفقهاء في بيانهم : «لأغلبية الحق في تبني القوانين التي تُجرّم هذا الفساد (العقدي)». وبعبارة أوضح، يزعم هؤلاء الفقهاء أنه من حق الأغلبية من المواطنين أن تضع قوانين تحكم على كل فساد، أو خلل، أو نقص، في العقيدة الدينية بأنه جريمة يعاقب عليها القانون. الشيء الذي يؤدي بنا مباشرة إلى إقامة «محاكم التفتيش الدينية» (Inquisition ecclésiastique)، التي وُجدت في أوروبا بين القرن 12 والقرن 15 الميلاديين، حيث كانت هذه المحاكم تُحقّق في جودة إيمان المواطنين، وتحكم بالتعذيب، أو بالإعدام، على الذين تتهمهم الكنيسة بسوء الإيمان.

المثال الثاني : في مارس 2003، حكمت محاكم الدولة المغربية بالسجن على 14 شاباً مغربياً من هُوَاة موسيقى "الروك" (hard rock)، وذلك بتهمة «عبادة الشيطان»، و«القيام بأفعال من شأنها زعزعة إيمان المسلمين المغاربة» !؟ كأن موسيقى "الروك" «تزعزع إيمان المسلمين»،

بينما "مهرجان موازين" للموسيقى (الذي تنظمه أو ترعاه الدولة) لا يزعزع إيمان المسلمين! (رغم ما يصاحب ذلك المهرجان من خمر، ورقص، وهلوسة). ولما خرج هؤلاء الشبان من السجن، فرّ بعضهم الى خارج المغرب، وطلبوا اللجوء السياسي، وحصلوا على جنسيات أجنبية.

المثال الثالث : في يوم الثلاثاء 16 أبريل 2013، نشرت الجرائد

المغربية، والمواقع الإلكترونية، أن ما يسمّى ب «المجلس العلمي الأعلى»، التابع لوزارة الشؤون الإسلامية بالمغرب، أصدر فتوى يبرّر ويجيز فيها قتل أي مغربي مسلم إرتدّ عن دين الإسلام⁽⁴⁾. ألا تعتبر هذه الفتوى تحريضاً رسمياً لممارسة التكفير، والإرهاب، والقتل ضد كل من يكون إيمانه، أو عقيدته، مشكوكاً في سلامتها؟ ألم يقتل المناضل المعارض البارز عمر بنجلون (في 18 دجنبر 1975 بالدار البيضاء) بالضبط بحجة إتهامه بالإلحاد؟

أليست هذه التصرفات استبداداً؟ ألا يؤدي هذا النوع من «الدولة الإسلامية» إلى إقامة ما يشبه "محاكم التفتيش" (Inquisition ecclésiastique)؟

أليس هذا النوع من "الدولة الإسلامية" هو الذي يريده هؤلاء الفقهاء المحافظين؟ وهل يمكن أن يكون النقاش السياسي مُجدياً مع هؤلاء الفقهاء؟ أليس الحلّ الوحيد المعقول هو فصل الدين عن الدولة؟

- هل يمكن أن يكون للدولة دين؟

وفي الحقيقة، فإنّ الدولة ليس لها دين. ولا يمكن أبداً أن يكون لها دين (سواء تعلق الأمر بالإسلام، أم بالمسيحية، أم باليهودية، أم بغيرها من الأديان). فلا يمكن للدولة أن تمارس هذا

⁴ وردت هذه الفتوى على الصفحات 285 - 291 من الكتاب الذي أصدره «المجلس العلمي الأعلى»، والذي يحمل عنوان: «فتاوى الهيئة العلمية المكلفة بالإفتاء، فترة 2004 - 2012». وقد قدّمت هذه الفتاوى في إطار الاستجابة لطلبات تقدمت بها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

الدين، ولا أن تتقيّد بمبادئه. لماذا ؟ لأن الدولة هي مؤسسات، وأجهزة، وآليات، وموازين قوى، وإجراءات، وقوانين، وعلاقات، وصراعات، وتدابير، وحيل، وغش، ونفاق، وخيانات، إلى آخره. ولا يوجد مكان ضِمنَ مَكُونَاتِ الدولة لا للإيمان، ولا للقداسة، ولا للعبادة، ولا للروحانيات، ولا للأخلاق المُجردة. وحتى إذا تَخَلَّت تلك الدولة طقوس دينية، فإن تلك الطقوس تكون مجرد مظاهر مُضَلَّلة، أو "ديكور" مُخادع. ومن يدعي عكس ذلك، إنما يُغالط الناس.

وليس غريباً أن تكون جميع دول العالم متشابهة، في أجهزتها وآلياتها، في سياساتها وفي قوانينها، في تصرفاتها وانحرافاتهما، في إيجابياتها وفي سلبياتها، وذلك بدرجات متفاوتة، سواء كان سكان تلك البلدان مسلمين، أو مسيحيين، أو يهود، أو بوديين، أو هندوسيين، أو بدون دين، إلى آخره.

لِنَحْذَرِ الحِيلِ السِّياسِيَّةِ

البعض يدَّعون أن المغرب «إستثناء». وهذه مجرد حيلة سياسية، ويُرَاد منها إيهام الجماهير أن مبادئ الديمقراطية التي تَنطَبِقُ على مجمل بلدان العالم، لا يقبل أن تَنطَبِقُ على المغرب. وهذا إدعاء خاطئ. **لأن القوانين الموضوعية التي تحكم مجتمعات سائر بلدان العالم تَنطَبِقُ كذلك وبالضَّرورة على بلاد المغرب، وعلى غيره. ولا يُسْتثنى أي بلد في العالم من ضرورة الخضوع لهذه القوانين الموضوعية. والظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي توجد في سائر بلدان العالم، توجد كذلك في المغرب، ولو بدرجات مختلفة.**

وهناك من يدعي أن كل المواطنين بالمغرب مُلْزَمُونَ باحترام «ثوابت الأمة»، وبالخضوع ل «خطوط حمراء»، ول «مقدّسات». ويدعون أنه ممنوع على كل مواطن أن يناقش هذه «الثوابت»، أو أن يطالب بتغييرها. وهذه مجرد حيلة سياسية أخرى. **إن كل من يتكلم عن «ثوابت»، أو عن «خطوط حمراء»، أو عن «مقدّسات»، إنما يقصد أن**

هناك إجراءات، أو مؤسسات، أو قوانين سياسية، لا يُسمح للشعب بأن يُحاول نقدها، أو مُراجعتها، أو تغييرها. وهذا هو الاستبداد بعينه. بينما في الحقيقة، السُلطة تنبع من الشعب وحده. بمعنى أنه من حق الشعب أن يُغيّر كل ما يمسّ حياته السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الإعلامية، أو الدينية، أو الثقافية. بل القانون العام الذي يحكم الكون كله، هو أن كل شيء، ومهما كان، يتطوّر ويتغيّر باستمرار، وذلك حسب الظروف التاريخية، وحسب موازين القوى بين الأطراف المجتمعية المُتنافسة. بل حتى الدين، وكذلك علاقة الدين بالدولة، وعلاقات البشر بالدين، كلّها تتغير عبر التاريخ. والمحافظون، المُستفيدون من امتيازات مُفرطة في الأوضاع القائمة، هم الذين يريدون إقامة «ثوابت»، أو «مقدسات»، أو «خطوط حمراء». لأنهم يريدون منع الشعب من الاعتراض على استمرار تلك الامتيازات الجائرة. ويهدفون إلى منع الشعب من التفكير في تغييرها أو إلغائها.

والبعض يدّعي أيضا أنه يوجد في المغرب «إجماع وطني»، تارة حول الملكية، وتارة حول «البيعة»، وتارة حول «إمارة المؤمنين»، وتارة حول «المُسلّس الديمقراطي»، وتارة حول الصحراء، إلى آخره. وهذه خرافة أيضا. بل هي مجرد حيلة سياسية يُراد منها تخويف، أو ترهيب، الجماهير التي لها مواقف مخالفة لمواقف الحُكم القائم، وذلك بهدف إسكات المعارضين، وبهدف منعهم من التعبير الحر عن قناعاتهم المتميّزة. فلا يتكلم عن وجود «إجماع سياسي» في بلد ما، سوى الحُكّام المستبدون، وأتباعهم الذين لا يعترفون لمعارضيتهم بمشروعية الدفاع عن اختياراتهم المخالفة. بل الحقيقة العامة، هي أنه في كل جماعة، وفي كل مجتمع مُحدد، توجد بالضرورة أفكار متفاوته، ومواقف مُختلفة، واختيارات متناقضة، سواء في ميدان السياسة، أو الاقتصاد، أو الدين، أو الفكر، أو الثقافة، إلى آخره. والحل الوحيد، المعقول، للفصل في ما بين هذه الخلافات، وللتعايش السلمي، هو الاحتكام إلى الشعب، والاحتكام لمبادئ الديمقراطية، كما هي متعارف عليها عالميا.

إننا نحترم كل دين، ونحترم كل المُتديّنين، ونحترم أيضا غير المتدينين، أينما كانوا. وندافع عن حرية العقيدة، وحرية العبادة، وحرية عدم العبادة. لكننا لن نقبل أبدا بأن يفرض علينا أيّ كان، إجراءات سياسية استبدادية، أو غير عادلة، وذلك بدعوى أنها «مقدّسة»، أو «نابعة من الدين»، أو بحجة أنها ناتجة عن «خصوصية وطنية استثنائية»، أو عن «إجماع وطني»، أو أنها مُستمدة من «تقاليدنا العريقة»، إلى غير ذلك من الحيل السياسية السخيفة.

الحلّ هو فصل الدّين عن الدّولة

و يعني فصل الدّين عن الدولة، من جهة أولى، أن لا تتدخّل الدولة في شؤون الدّين. ويعني من جهة ثانية، أن لا يتدخّل الدّين (أو الفقهاء) في شؤون الدولة. وكلما حاولت الدولة ضبط عقيدة المواطنين، أو التّحكّم في عباداتهم، فإنها تصبح دولة مُستبدة. وكلما حاول بعض رجال الدين أن يفرضوا على الدولة تصوراتهم، أو توجيهاتهم الدينية، فإنهم يصبحون حزبا سياسيا مُستبدا.

إن الدّين قائم بذاته، ومحترم في كل البلدان، ولا يحتاج الى أن تعترف به الدولة. كما لا يحتاج إلى أن تحميه الدولة. وإذا لم يحمّ الإله دينه، فلن تستطيع أية مؤسسة أن تنوب عن الإله في حماية هذا الدّين. (فإذا لم يقدر الإله على حماية دينه، فكيف يمكن لدولة من صنع البشر أن تفعل أكثر أو أحسن من الإله؟).

وإن حرّية التفكير، وحرية التعبير، تستوّجبان بالضرورة حرّية العقيدة، وحرية العبادة، وكذلك حرية عدم العبادة. وهي كلها مُسَطّرة ضمن حقوق الإنسان (كما هي متعارف عليها عالميا). ومن حقّ كل مواطن أن يمارسها، ومن حقّه أيضا أن لا يمارسها، وذلك حسب قناعته الشخصيّة، بشرط واحد فقط، هو أن لا يسيء إلى الحقوق المشروعة لمواطنين آخرين. **وكل دولة تحاول التّحكّم في عقيدة**

المواطن، أو تحاول فرض عبادات معينة عليه، أو تحاول منعه من ممارسة العبادة التي يريد، تصبح هذه الدولة مُستبدة.

ولا نقبل بتاتا أن تحصر الدولة مرجعيتنا الفكرية، أو القانونية، أو السياسية، أو الثقافية، فقط في الدين، أو في الإسلام، أو في "الشريعة الإسلامية". على عكس ذلك، نريد أن تكون مرجعياتنا متعددة، مفتوحة، بلا حدود، لكي تشمل كل التراث الإنساني العالمي. فمن من حقنا، ومن واجبنا، أن نستفيد من كل الثقافات، القريبة والبعيدة، الجديدة والقديمة، الشرقية والغربية، المُتدبنة وغير المتدبنة، وخاصة منها تلك التي أثبتت فعاليتها، أو عدالتها، أو صوابها. ومهما كانت أية مرجعية مشروعة أو مألوفة، فإننا لن نقبل شيئا منها إلا إذا كان معقولاً، وعادلاً، وفعالاً. فمقياس قبول المرجعيات الفكرية هو العقلانية، وليس شيء آخر. وكل ما لم يكن عقلانياً، رفضناه، مهما كان مصدره، سواء كان هذا المصدر دنيوياً أو دينياً.

والخلاصة⁽⁵⁾ هي أن "إمارة المؤمنين" تتناقض مع الإسلام، وتتناقض مع الديمقراطية؛ وأن الفصل بين الدولة والدين، وبين السياسة والدين، هو من صلب مبادئ الديمقراطية؛ وإذا لم نفصل بين الدين والدولة، فإن تحقيق الديمقراطية، أو الحرية، أو العدالة المجتمعية، أو حقوق الإنسان، تبقى كلها مستحيلة التحقيق.

عبد الرحمان النوضه⁽⁶⁾

(حرر في الاثنين 4 أبريل 2011)⁽⁷⁾

⁵ هذا المقال مكون من مقتطفات مأخوذة من فصل "الدين والسياسة"، من كتاب "Le Politique"، للكاتب عبد الرحمان النوضه، وهو كتاب منشور على الموقع الإلكتروني : <https://livreschauds.wordpress.com>.

⁶ مهندس، كاتب، معتقل سياسي سابق، محكوم عليه بالسجن المؤبد بتهمة المس بأمن النظام الملكي، سجن خلال 18 سنة إبان حكم الملك الحسن الثاني.

⁷ ملاحظة : خلال شهري أبريل وماي 2011، بعث الكاتب هذا المقال عدة مرات إلى جرائد مغربية مثل : "أخبار اليوم"، و"الأحداث المغربية"، و"المساء"، و"الصباح"، وطلب منها نشر هذا المقال، سواء في صيغته الكاملة، أو على شكل مقتطفات منه، أو على شكل ملخص. حيث

رخص الكاتب لهذه الجرائد بأن تحذف الجمل أو الفقرات التي لا ترضيها. لكن هذه الجرائد رفضت نشر هذا المقال. وكانت تنشر في نفس الوقت عشرات النصوص التي تُمجّد «إمارة المؤمنين»، أو تدافع عن «الدولة الإسلامية».